كلمة فخامة رئيس الجمهورية في الدورة 63 للجمعية العامة للأمم المتحدة

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس

اهنئكم على تلسمكم منصب رئيس الجمعية العامة للدورة 63 واتمنى لكم التوفيق في اعمالكم ومشاريعكم ومسؤولياتكم الجسيمة لما فيه مصلحة الدول الاعضاء في الامم المتحدة. كما اشكر سلفكم السيد سرجان كريم على رئاسته للجمعية العامة للدورة السابقة.

السيد الرئيس، السيدات والسادة

يشرفني و يسعدني ان أكون بينكم في هذا الحفل الدولي الكبير لكي أنقل لكم تحيات حكومة جمهورية العراق وشعبها المناضل. هذا الشعب الذي مرّ بظروف سياسية و أمنية استنزفت منه طاقات انسانية كبيرة، فضلاً عن أنها أدت الى تدهور الأقتصاد العراقي، و خلقت اضرارا بيئية واجتماعية كبيرة جراء سياسة النظام السابق الخارجية و ممارساته الداخلية و التي ادخلت البلاد في حروب لا طائل من ورائها سوى ملايين الضحايا و دمار للبنى الأقتصادية و خراب لمؤسسات الدولة.

لقد تعرض الشعب العراقي، وهو يبني دولته الأتحادية الجديدة على أسس الديمقراطية و التعددية والاتحادية والتداول السلمي للسُلطة، الى سلسلة من الأعمال الأرهابية التي طالت جميع العراقيين على اختلاف مشاربهم من السنة والشيعة والعرب والكرد والتركمان والكلدواشوريين بهدف أشعال الفتنة الطائفية و تقويض العملية السياسية والأستقرار في العراق والعودة به الى عهود الأستبداد والتخلف والقمع والدكتاتورية. أن الأرهاب خطر اعمى يهدد الجميع. وفي الوقت الذي يتصدى فيه الشعب العراقي ممثلا بحكومته الوطنية المنتخبة لمكافحة فلوله، فانه يهيب بالمجتمع الدولي، وفي مقدمته دول الجوار، الى دعم العراق في سعيه لمكافحة العنف والأرهاب، وفي جهوده لتعزيز السلام و الأمن والأستقرار وبما ينعكس أيجابيا على أمن وأستقرار المنطقة و مصالح شعوبها والمجتمع الدولي ككل. أن هذه الأعمال الأرهابية لن تثني شعبنا من تأسيس تجربته التي تعتمد العدالة والمشاركة والديمقراطية التي دفع شعبنا من اجلها ثمنا باهضا، وان موقفنا هذا يستدعي من دول العالم الدعم المستمر و المساندة ليتمكن من بناء دولة عصرية تكفل العدالة و المساواة و تعزيز سلطة القانون وأحترام حقوق الأنسان ومشاركة المرأة في مجالات الحياة كافة. وان الحكومة العراقية ماضية، بعزم

لا يلين، نحو فرض سيادة القانون في كل أرجاء العراق ونزع سلاح المليشيات والمجموعات المسلحة والتصدي للنزعة الطائفية وبناء مؤسسات الدولة على أسس وطنية.

السيد الرئيس،

ان مبادرة المصالحة والحوار الوطني التي أطلقتها الحكومة العراقية بين مكونات المجتمع العراقي بالوانه المختلفة من المسلمين وغير المسلمين ومن العرب والكرد والتركمان والكلدو اشوريين ومن الشيعة والسنة فكرة اصيلة وعميقة في المجتمع العراقي وتستمد قوتها من الأرث الحضاري للشعب العراقي الذي قدّم خدمات كبيرة للبشرية. فقد تعايش العراقيون بكافة تنوعاتهم الدينية والقومية والطائفية بأخاء و محبة و تسامح منذ فجر التاريخ، وكان تنوعهم الديني والمذهبي والقومي عامل قوة في تعزيز الوحدة الوطنية. أن المصالحة الوطنية مسؤولية تضامنية تحملتها القوى السياسية وقادة الرأي وعلماء الدين والمثقفون ومنظمات المجتمع المدني وجميع القوى الفاعلة على الساحة العراقية. وقد تحققت أنجازات على أرض الواقع من خلال عمليات تفعيل مستمرة للمصالحة الوطنية أثمرت في أنهاء القتل الطائفي وتحسن الوضع الأمني وعودة الآلاف من العائلات المهجرة الى مناطق سكنها والشروع بمشاريع البناء وتقديم الخدمات للمواطنين.

لقد كان الأعداد الجيد والتدريب المتواصل للأجهزة الأمنية والعسكرية أثر كبير في تنامي قدراتها و كفائتها في التصدي للمنظمات الأرهابية والمليشيات وعصابات الجريمة ونفذت هذه الأجهزة حملات أمنية واسعة وناجحة بدأت بخطة فرض القانون في بغداد التي تمكنت من خلالها القضاء على معظم المنظمات الأرهابية والمليشيات المسلحة بما ساعد بشكل كبير في أعادة الأمن والأستقرار.. ثم تلتها حملات واسعة و ناجحة في كل من البصرة و الموصل و ديالى و محافظات أخرى. وقد تسلمت قوات الأمن العراقية مسؤولية الأمن من القوات متعددة الجنسيات في العديد من محافظات العراق وكان آخرها خلال هذا الشهر في محافظة الأنبار، وتعمل حاليا على تسلم كامل المسؤولية دفاعا وحفاظا على المكتسبات الديمقراطية لشعبنا. وتدرك الحكومة أن هذه الخطوات لا تلبي كامل طموحاتنا وأن الطريق مازال طويلا لتحقيق الأهداف المرجوة نحو عراق آمن و مستقر و مزدهر، ونأمل من المجتمع الدولي دعم العراق ومساعدته في تحقيق هذه الأهداف والعراق عازم على استلام الملف الامني في باقي المناطق نهاية العام الحالي.

لقد بادرت حكومة الوحدة الوطنية لتحسين علاقات العراق مع دول الجوار بشكل خاص ودول العالم الأخرى بشكل عام انطلاقا من المباديء التي نص عليها الدستور العراقي الجديد بأقامة العلاقات مع الدول على اساس

مباديء حسن الجوار والمصالح المشتركة وعدم التدخل بالشؤون الداخلية للدول، وأعتماد أسلوب الحوار المباشر والدبلوماسية و الطرق السلمية أساسا لحل الخلافات الناشئة بينها. واستنادا الى ذلك فأن العراق لم يعد يهدد الأمن و السلم الدوليين، وعليه ندعو المجتمع الدولي الى أتخاذ خطوات بأتجاه أخراج العراق من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة وأنهاء و تسوية جميع الأجراءات التي أتخذها مجلس الأمن في قراراته التي أستندت الى هذا الفصل بما فيها موضوع التعويضات.

ونحن نشكر دول الجوار على مشاركتها في ثلاثة مؤتمرات موسعة لدول جوار العراق كان آخرها في شهر نيسان 2008 في الكويت، ومواصلتها التنسيق والتعاون لدعم جهود الحكومة العراقية والشعب العراقي لأستعادة السلام والاستقرار وتحقيق الازدهار من خلال تنشيط الحوار الجاري حول المصالحة الوطنية ومكافحة الارهاب وتعزيز سيادة القانون وتوسيع نطاق المشاركة في العملية السياسية، وإعطاء الفرصة للدول المشاركة كي تؤكد التزامها بالسلامة الإقليمية للعراق و بوحدته و سيادته الكاملة و استقلاله وعدم التدخل في شؤونه الداخلية وتؤكد استمرارها في تنفيذ التعهدات التي قطعتها على نفسها بهذا الصدد، ويجري الاعداد للاجتماع القادم لدول الجوار في بغداد من اجل وضع مبادئ ترسم افقا ايجابيا لاستقرار المنطقة وارساء اسس التعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والامنية.

السيد الرئيس،

اصبح العراق بفضل سياسته الجديدة نقطة التقاء و حوار بين المتخاصمين الاقليميين و الدوليين وسنعمل على تعزيز الدور الايجابي و تبني سياسة تقوم على تنقية الأجواء و نزع فتيل الأزمات و ابعاد شبح الحروب و النزاعات عن المنطقة لأن حالة التوتر و عدم الاستقرار تلقي بظلالها على الاوضاع الامنية ليس في العراق فحسب بل في عموم المنطقة و العالم. و شهد العام الحالي زيارات مهمة لكبار المسؤولين العراقيين الى دول الجوار و دول اخرى، و بالمقابل زار العراق مسؤولون كبار من دول المنطقة و ساهمت المشاورات التي اجراها المسؤولون خلال هذه الزيارات في تطوير علاقات سياسية و اقتصادية متوازنة و مستقرة قادت الى زيادة التمثيل الدبلوماسي العربي في العراق، و في هذا الصدد فاننا ندعو جميع الدول، و بشكل خاص بعد تحسن الوضع الامني الكبير، الى فتح او اعادة فتح بعثاتها الدبلوماسية و تعزيز الموجود منها برفع مستوى التمثيل. كما وضع العراق كذلك ضمن اولويات سياسته الخارجية خططا لتفعيل دور العراق في الاسرة الدولية من خلال المشاركة الفاعلة في الاجتماعات و المؤتمرات التي تعقدها الامم المتحدة ووكالاتها و صناديقها في

مختلف المسائل ذات الطابع الدولي، و انضم الى عدد من اتفاقيات الامم المتحدة مثل اتفاقية حظر الاسلحة الكيمياوية و معاهدة اتفاقية حظر التجارب النووية و بصدد الانضمام الى الاتفاقيات و البروتوكولات الخاصة بمكافحة الارهاب و غيرها من الاتفاقيات.

و انطلاقاً من الزيادة الملحوظة في ميزانية العراق عن العام الماضي والتي وصلت الى حوالي 50% و التطلعات المستقبلية في التحسن الذي سوف يطرأ على وضع العراق الاقتصادي من خلال تنامي موارده الطبيعية التي حباه الله بها و ميزه عن معظم دول العالم، من خصوبة ارضٍ و عذوبة ماءٍ و ندرةٍ معادن ، اضافة الى ما امتازَ به من موارد بشرية فقد وقّع العراق على وثيقة العهد الدولي لتحقيق النهضة الاقتصادية و العدالة الاجتماعية بالشراكة مع المجتمع الدولي. وقد مثلت هذه الوثيقة مرحلة جديدة في تأسيس علاقات متوازنة بين العراق و دول العالم وقد عقد اجتماع المراجعة السنوي الاول للعهد الدولي في العاصمة السويدية ستوكهولم في شهر مايس 2008 بمشاركة دولية كبيرة و تمخض عنه اقتراح شراكة جديدة من اجل التنمية تضمنت آلية للتمويل المشترك لبرامج جديدة مع الشركاء الدوليين في العراق، وتحديد المجالات الحيوية للمصالح المتبادلة خلال السنة المقبلة مثل قضايا التنمية البشرية و حقوق الانسان و التعمير و الادارة الاقتصادية ليشكل منعطفاً جديداً وصياغة متطورة لأنماط التعاون و المساعدة الدولية للعراق في تحديه لكل المعوقات. وفي هذا الصدد توجه حكومة العراق شكرها للمجتمع الدولي على اهتمامه و سعيه لمساعدة العراق للخروج من الازمات التي يمر بها. وتوجه شكرها الى الدول التي بادرت بأسقاط ديونها عن العراق كما نوجه الشكر الى الامين العام للامم المتحدة لجهوده الطيبة في انجاح هذا الاجتماع.

ان حكومة العراق تحرص على تعاونها مع الامم المتحدة و تدعو الى تفعيل نشاطاتها في العراق بما يساهم في انفتاح المجتمع الدولي وتنشيط دوره في مجالات البناء والاعمار والتنمية ودعم المصالحة الوطنية والتجربة الديمقراطية. وفي هذا الصدد فاننا ندعو الامم المتحدة الى تكثيف تواجدها في العراق مما يعطي لجهودها مردودا اكبر.

السيد الرئيس

اننا نشارك رؤساء العالم في اننا بحاجة الى اعادة النظر والتقييم للاوضاع الدولية ولازماتها السياسية الراهنة والبيئة الاقتصادية، والعالم الذي اصبح صغيرا جدا واحداثه متداخلة ومترابطة بما يفرض تأثير الاوضاع الداخلية للبلدان على استقرار الاوضاع الاقليمية والدولية وانعاكاستها مما يؤكد مبدأ الحوار والتعايش والتوافق

والتعاون كاساس للخروج من هذه الازمات وتفعيل دور المنظمات الاقليمية والدولية كآليات لتحقيق الحوار للتوافق والتعاون في مواجهة الازمات الاقليمية والدولية. وهذه دروس تعلمناها من التجربة العراقية وتعقيداتها ولا نجد بديلا عنها في مواجهة الوضع القادم والمعقد الذي يعيشه عالم اليوم. من هنا ندعو الى اعادة بناء المنظمات الدولية والخروج من روتينها وبروقراطيتها وتفعيل ادائها.

اما فيما يتعلق بالشرق الاوسط فان المشاكل التي تشهدها منطقة الشرق الاوسط يمكن ان تحل بالحوار الهادف و البناء ووفقا لقرارات الشرعية الدولية و مبادئ الامم المتحدة و القانون الدولي ، ومن هذا المنطلق فان الحكومة العراقية تساند نضال الشعب الفلسطيني من اجل اقرار حقوقه غير القابلة للتصرف بما فيها اقامة دولته المستقلة. كما ندعو الى ضرورة تنفيذ قرارات الشرعية الدولية في اعادة الاراضي العربية المحتلة. و نعتبر المبادرة العربية المقررة في مؤتمرات القمة العربية أساساً صالحاً عادلاً لحل النزاع العربي الاسرائيلي و ابعاد اخطار الحروب . و تعزيزاً للسلام و الامن في المنطقة وفي العالم فاننا ندعو الى جعل منطقة الشرق الاوسط منطقة خالية من اسلحة الدمار الشامل.

ان حكومة العراق تولي اهمية كبيرة الى اصلاح الامم المتحدة بالشكل الذي يؤدي الى تطوير ادائها، وفي مقدمتها اصلاح مجلس الامن. واننا في الوقت الذي نولي اهتماماً لتوسيع حجم المجلس بحيث يكون اكثر تمثيلاً واكبر قدرة على الاستجابة للزيادة الكبيرة للدول الاعضاء في الامم المتحدة قياسا الى ما كان عليه الحال قبل اكثر من ستين عاماً ، ونولي في الوقت نفسه عناية خاصة بتحسين طرائق عمل المجلس، لأنها تزيد من فعالية المجلس و قدرته على الاداء، و لانها تمس مصالح جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة. و في كل الاحوال ينبغي ان لا تؤثر الزيادة في عضوية مجلس الامن على كفاءته و فعاليته.

ان تحقيق الاستقرار والازدهار يستدعي تعزيز مجالات التعاون بين دول العالم كافة و العمل على إقامة علاقات متكافئة بين الدول و تطوير النظام العالمي ليكون أكثر عدالة لمساعدة البلدان الفقيرة و النامية و زيادة الدعم المقدم من الدول الغنية لتعزيز برامج التنمية في الدول الفقيرة و النامية.

و في الختام، اسمحوا لي ان اقدم التهاني بأسمي و باسم شعب العراق للسيد ميغل ديسكوتو لانتخابه رئيساً للدورة (63) للجمعية العامة.. واننا واثقون من ان حكمته و المزايا الكريمة التي يتمتع بها ستتوج اعمال الدورة الحالية للجمعية العامة بالنجاح.

و السلام عليكم و رحمة الله و بركاته